



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



الأزمة الاقتصادية المصرية

الأسباب والنتائج وبوادر الحل
(قراءة تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث اول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

23
Gulf Research Center
Knowledge For All

للسفن التجارية العابرة لقناة السويس بين البحرين الأحمر والمتوسط.

هذه الورقة هي قراءة متأنية في تفاصيل الأزمة الاقتصادية المصرية، بدءًا بالخلفية التاريخية لأزمات مصر الاقتصادية وصولًا إلى الأزمة الراهنة؛ التي سيتم تناولها بالتفصيل، من خلال: بيان العوامل التي أدت إليها، والنتائج التي أسفرت عنها، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترتبت عليها، والسبل التي اتخذتها الدولة من أجل حلها والخروج منها.

مختصر تاريخي لأزمات مصر الاقتصادية

مرت مصر كغيرها من دول العالم بأزمات اقتصادية كبرى سبقت الأزمة الحالية؛ كان من أشهرها في العصر الحديث الأزمة التي ظهرت في عهد الخديوي إسماعيل، وأدت إلى قيامه ببيع أسهم قناة السويس في ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥م، نتيجة تفاقم الديون الخارجية، وتوقف الدولة عن سدادها، وتشكيل صندوق الدين بمصر، للخروج من هذه الأزمة التي أدت إلى إشهار الحكومة إفلاسها. وهي الحالة الوحيدة لإشهار إفلاس دولة ذات سيادة في التاريخ الاقتصادي



للعالم - وتدخّل الأجانب في الشأن المصري - اقتصاديًا وسياسيًا - وزيادة أعباء البلاد عقودًا

أثرت التغيرات التي شهدها العالم خلال السنوات الخمس الماضية على الأحوال الاقتصادية لكثير من دول العالم، وخصوصًا الدول النامية، وكان الاقتصاد المصري أحد الاقتصادات التي تأثرت بشكل واضح وكبير من تلك التغيرات التي بدأت بجائحة كورونا، بما سببته من ركود الاقتصاد العالمي، مرورًا بالحرب الروسية - الأوكرانية، التي عطلت خطوط الإمداد ورفعت التكلفة اللوجستية للسلع الغذائية الرئيسة - وبخاصة الحبوب والزيوت - التي تُعدُّ مصر إحدى أكبر الدول المستوردة لها، وصولًا إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بما رشح عنها من تأثير حركة الملاحة العالمية في البحر الأحمر، والتي كانت قناة السويس - أحد أكبر مصادر الدخل القومي المصري - من أكثر المتضررين بها

وقد أُلقت تلك التغيرات بظلالها على الأوضاع الداخلية للاقتصاد المصري، فشهد حالة من التضخم غير المسبوق، تمثلت في ارتفاع أسعار السلع في الأسواق المصرية، نتيجة ارتفاع أسعار صرف الدولار. العملة الرئيسة للاستيراد من الخارج - الذي شهد شحًا ملحوظًا في البنوك المصرية، نتيجة الخروج السريع والمفاجئ للاستثمارات المالية الأجنبية المستثمرة في السندات الحكومية، المعروفة بـ (الأموال الساخنة) بعد رفع أسعار الفائدة في البنك الفيدرالي الأمريكي؛ وتدني الدخل القومي من السياحة، التي تأثرت بصورة كبيرة منذ جائحة كورونا وما أعقبها من أزمات، وانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهي رافد كبير للعملة الأجنبية، وأخيرًا تدني دخل قناة السويس منذ ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣م، نتيجة استهداف الميليشيات الحوثية في اليمن

توسطهما من حرب الاستنزاف؛ ما أدى إلى تراجع الصناعة المصرية، وتدني الاقتصاد المصري، وتزايد الديون بصورة غير مسبوقة، فاقت ما كانت عليه في عهد الخديوي إسماعيل، ونضوب العملة الصعبة من الدولة لدرجة أعجزت مصر عن دفع فوائد الديون المتزايدة؛ وارتفاع معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً، كما شهد الاقتصاد خللاً هيكلياً واضحاً؛ حيث انخفض نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي، فيما ارتفع نصيب الخدمات والمواد الأولية؛ وتضاءل حجم الاحتياطات الدولية التي امتلكتها مصر آنذاك، وتعرضت جهود التنمية لعثرات شديدة، تمثلت في تدهور معدلات الادخار والاستثمار، وتدني معدلات التبادل الدولي في غير صالح مصر؛ وهو ما أضعف القدرة الاقتصادية، ورفع معدلات البطالة، وخفض الصادرات إلى أدنى حدٍ لها.

يضاف إلى ما سبق أن حاجة مصر إلى استيراد المواد الغذائية، وبخاصة القمح، أصبحت في زيادة مطردة بعد التدهور السريع في أرقام المخزون السلعي من المواد الخام الوسيطة والسلع الاستراتيجية والمواد الغذائية، الذي واجهته بعد الحرب؛ واضطرت حينها لاستيراد تلك المواد بالدفع نقدًا أو عن طريق التسهيلات المصرفية، وتزامن ذلك مع زيادة أسعار هذه المواد بشكل حاد في السوق العالمي عقب غلاء أسعار البترول، الأمر الذي ضاعف من صعوبة تلك المشاكل

أدت هذه الأوضاع إلى إعادة صياغة وتشكيل السياسة الاقتصادية المصرية؛ حيث أعلنت السلطة السياسية، متمثلة في الرئيس السادات، تبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي، الذي يوفر الضمانات والحوافز ومنح الامتيازات وتهيئة

وفي بداية عهد الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبناءً على ما اتبعه من سياسة التأميم والإصلاح الزراعي، استعاد الاقتصاد المصري عافيته، وخصوصاً بعد تأميم قناة السويس وإعلانها شركة مصرية مساهمة عام ١٩٥٦م، والعمل على تحويل مصر إلى أكبر قاعدة صناعية في العالم الثالث، حيث بلغ عدد المصانع التي أنشئت في عهده ١٢٠٠ مصنع، منها مصانع صناعات ثقيلة وتحويلية واستراتيجية

ومع نهاية عهد الرئيس عبد الناصر وبداية عهد الرئيس الأسبق (محمد أنور السادات) بدأ الاقتصاد المصري في الانكماش تأثراً بحرب اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م، التي شارك فيها الجيش المصري، وتكبد فيها خسائر بشرية ومادية كبيرة، وما أعقبها من حربي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م، وما



بالرغم مما قدمته بعض الدول الخليجية لمصر من مساعدات مالية. ودائع وقروض . لحل أزمته الاقتصادية، اضطرت الحكومة للاقتراض من صندوق النقد الدولي لإنجاز ما تم البدء فيه من مشاريع وطنية



المناخ الجاذب للاستثمارات. وأظهرت السياسة الاقتصادية للدولة ميلاً للقروض الخارجية الرسمية، وتفضيلاً لشكل الاستثمارات الأجنبية الخاصة، الذي يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي والعربي الإسهام في دعم الاقتصاد المصري

وفي عام ١٩٧٥م، ارتفع حجم المساعدات التي قدمتها الدول العربية لمصر، ووصلت إلى أعلى مستوى لها، فبلغت ٢,٧٧٤ مليار دولار، حيث غطت تلك المساعدات ١٠.٦٪ من عجز الميزان التجاري، و ٨٠٪ من إجمالي العجز الخارجي. لكن الحال لم يدم طويلاً، فشهد عام ١٩٧٦م انخفاضاً في معدل المساعدات العربية إلى ١,٧٢ مليار، وهو ما كان يعادل ٥.٨٪ من عجز الميزان التجاري، و ٤٢٪ من إجمالي العجز الخارجي

لجوء مصر لصندوق النقد

في عام ١٩٧٧م، اتفقت مصر مع صندوق النقد



سعت إسرائيل إلى استغلال أزمة مصر الاقتصادية للضغط على القيادة السياسية من أجل قبول تهجير فلسطيني قطاع غزة إلى مصر، وتوطينهم في سيناء، مقابل إسقاط ديون مصر الخارجية؛ وهو ما رفضته القيادة المصرية رفضاً قاطعاً كحل لأزمته الاقتصادية



الدولي. لأول مرة. لاقتراض ١٨٥,٧ مليون دولار، من أجل حل مشكلة المدفوعات الخارجية المتأخرة وزيادة التضخم حينها؛ الأمر الذي اضطر الحكومة إلى إعلان مجموعة من القرارات الاقتصادية. ووصفتها بـ (الضرورية والحاسمة) - ترتب عليها زيادة في أسعار السلع الأساسية. قابل الشعب المصري تلك الزيادات بالرفض، وشهدت البلاد مظاهرات على مدار يومي ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧م، ما أدى إلى تراجع القيادة السياسية سريعاً عن قبول القرض، والعدول عن رفع الأسعار

ومع تولي الرئيس الأسبق (حسني مبارك)، بدأت الأزمة في التفاقم، وخصوصاً عندما انهارت أسعار البترول عام ١٩٨٦م إلى النصف تقريباً، وانخفضت عائدات الدولة من تصديره، كما انخفضت عائدات قناة السويس، فأصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل وارداتها، ما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة، بلغت ذروتها في مايو ١٩٨٧م، جراء الضغط على مصر من قبل صندوق النقد، الذي كان يطالبها بأن ترفع أسعار الفائدة من (١١٪) إلى (٢٠٪)، وأن توحد أسعار الصرف المختلفة خلال عام واحد ليوافق على إقرارها آنذاك. وقد فشلت محاولات الرئيس مبارك حينها لتوسيط بريطانيا، ثم ألمانيا، للتخفيف من شروط الصندوق؛ حتى لا تؤدي إلى أزمة سياسية كالتی حدثت في عهد سلفه، الرئيس السادات، يناير ١٩٧٧م.

ومع مطلع التسعينات من القرن الماضي (١٩٩١ - ١٩٩٣م)، بدأت الأزمة تجد طريقها إلى الحل من خلال تجديد محاولة الاقتراض من صندوق النقد إبان تولي رئيس الوزراء المصري الراحل (عاطف صدقي)؛ واضطرت الحكومة المصرية



حينها إلى توقيع اتفاق للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي؛ التزمت بموجبه أن تنفذ حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، منها: تخفيض الإنفاق العام، وتصفية شركات القطاع العام الخاسرة، وتحرير ما تبقى منها. وعلى مستوى السياسات النقدية كان عليها أن تخفّض سعر الجنيه مقابل الدولار، وترفع سعر الفائدة لتشجّع على الادخار وتسيطر على الاستهلاك. وللمرة الثانية، اقترضت مصر حينها من الصندوق ٣٧٥,٢ مليون دولار لسد عجز الميزان التجاري. وتمت الاستفادة من القرض في إجراء إصلاح اقتصادي في البلاد، تضمّن تحرير سعر الصرف وإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص. وتعهد الإصلاح آنذاك بإسقاط جزء كبير من الديون الخليجية عن مصر تقديراً لمشاركتها في حرب تحرير الكويت أبريل ١٩٩١ م

وفي عام ١٩٩٦ م، لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، وطلبت قرضاً بقيمة ٤٣٤,٤ مليون دولار لتحسين أوضاعها الاقتصادية، ولكنها لم تسحب قيمته واعتبر ملغياً. وقد شكل هذا القرض - رغم إلغاؤه - إطاراً سمح لها بإلغاء ٥٠٪ من ديونها المستحقة لدى الدول الأعضاء في (نادي باريس)، الذي يضم ٢٠ دولة. ومنذ منتصف التسعينات حتى ٢٠١١ م، اقتصر دور الصندوق على تقديم المشاورات والمساعدات الفنية لمصر فقط، دون أن تطلب الأخيرة منه أية قروض مالية

وإبان فترة حكم المجلس العسكري، الذي أدار مصر بعد تخلي الرئيس الأسبق حسني مبارك عن الحكم في فبراير ٢٠١١ حتى صيف ٢٠١٢ م؛ كادت حكومة رئيس الوزراء المصري الأسبق (عصام شرف)، أن توقع مع صندوق النقد على

قرض بقيمة ٣,٢ مليارات دولار، إلا أن المجلس العسكري بقيادة (المشير طنطاوي) رفض قرض الصندوق، وقوبل الرفض حينها بإشادة شعبية. ومع قدوم حكومة رئيس الوزراء الأسبق (كمال الجنزوري)، في يناير ٢٠١٣ م، أعادت مصر طلب القرض الذي سبق لها رفضه، وبالقيمة نفسها. ٣,٢ مليارات دولار. لسد العجز في الموازنة، ورفض الطلب حينها من مجلس الشعب المصري. وفي أبريل عام ٢٠١٣ م؛ فشلت مصر وصندوق النقد الدولي في الاتفاق على شروط قرض، قيمته ٤,٨ مليار دولار، لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد

وعندما تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة السياسية رسمياً، منتصف ٢٠١٤ م، كانت الأنباء تتردد بين فترة وأخرى عن احتمال اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، قبل أن يسارع المسؤولون إلى نفيها. وفي منتصف يوليو ٢٠١٦ م جرى الإعلان عن رفع مصر حصتها لدى صندوق النقد الدولي من حوالي ٩٤٤ مليون وحدة سحب خاصة، إلى ملياري وحدة حقوق سحب، أي أن مصر رفعت حصتها لدى الصندوق إلى ثلاثة مليارات دولار. وأعلنت الحكومة المصرية في ٢٦ يوليو ٢٠١٦ م، أنها بدأت التفاوض قبل ثلاثة أشهر مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار ضمن حزمة تمويل بقيمة ٢١ مليار دولار

ووصلت بعثة صندوق النقد الدولي إلى القاهرة برئاسة (كريس جارفيس)، وبدأت المفاوضات بين الجانبين، وحظيت بمتابعة من وسائل الإعلام المصرية دون الكشف عن مضمونها رسمياً. وفي ١٢ أغسطس ٢٠١٦ م، أعلنت بعثة صندوق النقد بالقاهرة عن الموافقة على منح



مصر مبدئيًا، قرضًا بقيمة ١٢ مليار دولار، وذلك خلال مؤتمر صحفي بمقر الحكومة المصرية، حضره وزير المالية السابق عمرو الجارحي ومحافظ المركزي المصري السابق طارق عامر

الأزمة الاقتصادية الحالية ومسبباتها

يعزو الباحثون الاقتصاديون الأزمة الاقتصادية التي استحكمت في مصر إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية، كانت على النحو التالي

أولاً: الأسباب الخارجية: وتمثل في:

١. جائحة كورونا: تأثرت مصر - كغيرها من دول العالم - بجائحة كورونا، وكان المجال الاقتصادي من أكثر المجالات تأثرًا، نظرًا لاعتماد مصر على عائدات السياحة، وعائدات قناة السويس؛ حيث انخفض أعداد السائحين من ٠,٩ مليون سائح في فبراير ٢٠٢٠م إلى ٠,٠ مليون سائح في أبريل ٢٠٢٠م بنسبة انخفاض ١٠٠٪؛ كما انخفضت إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي ابتداءً من أبريل ٢٠٢٠م، مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين ٢٠١٨ و ٢٠١٩م، نظرًا لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة؛ فضلًا عن تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل ١٩,٩٪ و ٣٦,٠٪ في أبريل ومايو ٢٠٢٠م على التوالي

٢. الحرب الروسية - الأوكرانية: وتمثل تأثيرها في تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية (الحبوب والزيوت)، حيث تعد كلتا الدولتين من البلدان الأساسية

الموردة للقمح والذرة، وتبلغ حصتها ٢٠ و ٣٠٪ من الصادرات العالمية على التوالي؛ وكانت تنتجان حوالي ٨٠٪ من الصادرات العالمية من منتجات بذور دوّار الشمس. وقد تأثرت مصر بتلك الحرب باعتبارها - مع تونس ولبنان - من كبار مستوردي الحبوب في العالم، ونصف وارداتها من القمح، كان يأتي من روسيا وأوكرانيا قبل الحرب؛ إذ وصلت نسبة استيراد مصر ولبنان للقمح من أوكرانيا وروسيا في العام ٢٠٢٠م إلى ٨٤٪ و ٦٨٪ في البلدين على التوالي؛ ولذلك كانتا من أكثر الدول تأثرًا بتلك الحرب

٣. رفع البنك الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة خلال الأعوام الماضية، والذي أدى إلى خروج قرابة ٢٢ مليار دولار (أموال ساخنة) من استثمارات الأجانب في أذون وسندات الخزنة



تعد الأزمة الاقتصادية الحالية امتداد لسلسلة أزمات كبرى عاشتها مصر منذ عهد الخديوي إسماعيل، الذي اضطر إلى بيع أسهم قناة السويس في ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥م، نتيجة تفاقم الديون الخارجية، وتوقف الدولة عن سدادها، وإعلان الحكومة آنذاك عن إفلاسها



المصرية خلال فترة مارس/يوليو ٢٠٢٢ م. وقد تسبب هذا الخروج في انخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، ما أدى إلى نقص العملة الأجنبية، وأحدث فجوة دولارية في الاقتصاد المصري، أسهمت في استحكام الأزمة

٤. اشتعال الحرب على غزة، بما ترتب عليه من استهداف الحوثيين في اليمن للسفن التي تمر عبر قناة السويس من وإلى البحر الأحمر؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض السفن العابرة للقناة، وتدني عائداتها من العملة الأجنبية إلى النصف تقريبًا.

ثانيًا: الأسباب الداخلية: وتمثل في:



١. توسُّع الدولة في سياسة الاقتراض من الخارج والداخل، فخلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤ م، تضاعف إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر عدة أضعاف، حيث كان إجمالي الدين العام الخارجي عام ٢٠١٤ م حوالي ٤٠ مليار دولار، ومع نهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٣ م بلغ نحو ١٦٥,٤ مليار دولار بزيادة قدرها ٥,١٪ عن الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ م. وقد كشف البنك المركزي المصري، أن قيمة الديون

الخارجية المستحقة السداد من جانب مصر، خلال عام ٢٠٢٤ م، تساوي نحو ٢٩,٢٢٩ مليار دولار. ما جعل مصر ثاني أكبر دول العالم استدانةً من صندوق النقد الدولي، بعد الأرجنتين.

أما الدين المحلي، الذي يمثل ثلثي الدين العام، فقد بلغ في أغسطس ٢٠٢٣ م ٦,٨٦ تريليون جنيه مقابل ٦,٣٥ تريليون في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ م، حسب أحدث بيانات وزارة التخطيط. ووفقًا لهذه الأرقام يكون الدين المحلي الداخلي قد قفز بنسبة ١٠,٩٪، بزيادة ٢,٤٩٧ تريليون في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢ م؛ أما الدين الخارجي فقفز بنسبة ٦١,٤٪ ليصل إلى ٢,٥٢٦ تريليون جنيه خلال الفترة نفسها. ولا شك أن القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها في ٦ مارس ٢٠٢٤ م، بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة تقارب ٣٨٪، ورفع سعر الفائدة، سوف ترفع إجمالي الديون الخارجية والداخلية

٢. إنفاق أكثر الأموال المقترضة على مشروعات البنية التحتية؛ فعلى مدى السنوات القليلة الماضية أنفقت الحكومة بسخاء على البنية التحتية، حيث قامت ببناء شبكة واسعة من الطرق والجسور، وشيدت عددًا من المدن الجديدة، كما بدأت العمل في مشروع للسكك الحديدية فائقة السرعة ومحطة للطاقة النووية، التي تبلغ تكلفة كل منهما عشرات المليارات من الدولارات، فضلًا عن المشروع القومي الأبرز؛ وهو إقامة العاصمة الإدارية الجديدة في الصحراء، شرقي القاهرة بتكلفة ٥٨ مليار دولار.

وهي مشاريع وطنية عملاقة ولدت نشاطًا اقتصاديًا فوريًا، وأدت إلى رفع معدلات النمو والتشغيل بعد التباطؤ الاقتصادي، الذي كان

سائداً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ م؛ إلا أنها على وجه العموم لم تكن مشاريع إنتاجية، تسهم بشكل مباشر، لا في زيادة الصادرات ولا في تخفيض الواردات، ومن ثم لم تؤد إلى توافر العملة الأجنبية لسداد القروض التي تم الحصول عليها، فضلاً عن سداد ما عليها من فوائد؛ وهو ما انعكس على استمرار العجز في الميزان التجاري دون تغيير كبير منذ تبني برنامج صندوق النقد في نهاية ٢٠١٦ م

٣. تنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ اعتمد الاقتصاد المصري على مؤسسات الدولة لمعالجة التداعيات الاقتصادية لثورة يناير ٢٠١١ م، ومنذ العام ٢٠١٣ م اتسع دور هذه المؤسسات في الاقتصاد؛ حيث تم وضع جميع المرافق العامة والحيوية ضمن الاختصاص القضائي العسكري لضمان شؤونها الأمنية والإدارية والاقتصادية، بناءً على تشريع صدر عام ٢٠١٤ م، وجدد عام ٢٠١٦ م، حتى العام ٢٠٢١ م، مما أتاح للمؤسسة العسكرية التوسع في إنتاج السلع والخدمات مثل: الإسمنت والصلب والأجهزة المنزلية والسياحة... وغيرها.

وبالرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته مؤسسات الدولة لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار آنذاك؛ إلا أنه أدى إلى تقييد النمو الاقتصادي المصري وتحديد مجالاته؛ ولذلك كان أحد الشروط الرئيسة لصندوق النقد الدولي للموافقة على قرض بقيمة ٣ مليارات دولار، والذي تم الحصول عليه في ٢٠١٦ م، هو إصلاح البنية الإدارية للكيانات الاقتصادية، وإنهاء الإعفاءات الضريبية لمؤسسات الدولة. حيث ينص القانون على إعفاءها من ضريبة القيمة المضافة على السلع والمعدات والآلات والخدمات والمواد الخام

اللازمة لأغراض التسليح والدفاع والأمن القومي - وتوفير فرص متكافئة للقطاع الخاص؛ وهو ما لم تقم به الدولة حينها، مما أدى إلى تفاقم الأزمة واستحكامها

٤. انكماش دور القطاع الخاص في الاقتصاد؛ بسبب عجزه عن منافسة المؤسسات والشركات المملوكة للدولة، والتي تستفيد من إعفائها من الضرائب؛ فبينما كانت الاستثمارات الخاصة في العام ٢٠١٤ م، تصل إلى ٧٪، انخفض معدلها بحلول العام ٢٠٢١ م إلى ٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ويتضح مدى تدني هذا المستوى لمشاركة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري عند مقارنته ببعض الدول؛ حيث تبلغ النسبة في الصين إلى ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ٢٢٪ في الهند، و ٢٠٪ في إثيوبيا، و ١١٪ في باكستان ذات النمو المنخفض. وقد بلغت الاستثمارات الخاصة ذروة انخفاضها في مصر عام ٢٠٢٢ م، حيث عانت الشركات من عدة مشاكل، منها: ارتفاع تكلفة التمويل، ونقص العملة الأجنبية، وزيادة عدم اليقين في الأرباح.

٥. التباطؤ في إصدار القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب، واتسامها أحياناً بالتناقض عند صدورها؛ ومن أمثلة ذلك، أنه بعد ست سنوات من مطالبة صندوق النقد الدولي بإلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات الحكومية في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية؛ استجابت الحكومة لمطالب الصندوق، ومخرجات المؤتمر الاقتصادي المنعقد في أكتوبر ٢٠٢٢ م، وأصدرت القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ م، الخاص بإلغاء الإعفاءات؛ ولكنها قامت في الشهر نفسه بإصدار قانون مناقض له برقم ١٦٢، يقضي بإعفاء المقاولين والموردين المشاركين في



من ٣٢ مليار إلى ٢٠ مليار دولار، أي بنسبة تقدر بأكثر من ٣٠,٣٪، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي وثباتها في البنوك المصرية عند مستوى أقل من نصف قيمتها؛ وعدم اتخاذ الدولة لأية إجراءات تشجيعية لإعادة التحويلات إلى ما كانت عليه

* انخفاض قيمة الصادرات المصرية بنسبة ٢٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٣ م، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مع تفاوت نسب الانخفاض بين سلعة وأخرى، حيث بلغت نسبة الانخفاض ٥٤٪ لصادرات النفط الخام، و ٥٧٪ للمشتقات، و ٤٩,٥٪ للغاز الطبيعي، و ١٤٪ للصادرات غير البترولية.

* انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة ٤٠ - ٥٠٪، وفقًا لما صرح به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في إحدى المناسبات، بسبب الأزمة الأمنية التي يشهدها البحر الأحمر جراء هجمات الحوثيين على السفن، والتي بدأت في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤ م. وقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إلى أنه «بحلول النصف الأول من فبراير ٢٠٢٤ م، انخفضت حركة المرور في القناة شهرياً بنسبة ٤٢٪، وتم تغيير مسار ٥٨٦ سفينة حاويات، بينما انخفضت حمولة الحاويات التي تعبر القناة بنسبة ٨٢٪ من ذروتها في ٢٠٢٣ م». وتعد القناة مصدرًا حيويًا للنقد الأجنبي لمصر، حيث ساهمت بمبلغ ٩,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م، أي ما يقرب من ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

* تقلص معدل الادخارات الوطنية إلى أدنى مستوى له في تاريخ الاقتصاد المصري منذ

مشروعات (هيئة المحطات النووية) من جميع الضرائب والرسوم. كما ينطبق الأمر نفسه على الوثيقة التي أصدرتها الدولة نهاية عام ٢٠٢٢ م؛ بهدف تقليل الدور الاقتصادي الحكومي وفتح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد، وذلك استجابة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين؛ حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا يناقش تلك الوثيقة عبر سماحه للهيئة (العامة) للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالمشاركة في تأسيس شركة المنطقة الاقتصادية للاستثمار، التي تعمل كمطور صناعي، ينافس الشركات الخاصة في نشاطها

٦. تدني عائدات النقد الأجنبي، حيث شهدت الفترة الأخيرة هبوطاً واضحاً في مصادر الدخل الأجنبي لمصر، بسبب التغيرات الدولية والإقليمية (جائحة كورونا، الحرب الروسية - الأوكرانية، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة) التي أدت إلى

* تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ منذ انتشار فيروس كورونا، الذي أدى إلى انخفاض كبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية... الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات السياحة التي كانت تسهم بنحو ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الجائحة، وتوفر ١٠٪ من فرص العمل، و ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي من الدخل بعمولات أجنبية. وعلى الرغم من عودة هذا القطاع إلى العمل وتحسن عوائده خلال العامين الماضيين، إلا أنها ما زالت في مستويات أقل مما كانت عليه قبل ركوده.

* تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج،



تسعينات القرن الماضي؛ فوفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، كانت مصر إحدى أدنى الدول من حيث معدلات المدّخرات الوطنية في العام ٢٠٢٢ م؛ حيث لم تتجاوز المدّخرات الوطنية حدود ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ في بعض الدول المشابهة إلى أضعاف ذلك؛ حيث بلغ في الصين إلى ٤٥٪، وفي نيجيريا ٣٤٪، وفي إندونيسيا ٣٣٪، وفي الهند ٣٠٪، وفي إثيوبيا الشديدة الفقر ٢٥٪، وفي باكستان ١٤٪.

ويعود تدني معدل الادخارات الوطنية المصرية خلال السنوات الأخيرة إلى أمرين: الأول: الإنفاق الكبير من جانب الحكومة (أكثر من الدخل)، على



المشاريع الكبرى، ما جعلها تدخل - وفقًا لرأي بعض المختصين - في دوامة الادّخار السلبي، الذي تظهر عواقبه في تدني جودة التعليم ومخرجاته، وزيادة تلوث الهواء والماء. أما الأمر الآخر فهو انخفاض مدّخرات الأسر المصرية بسبب تدني الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة، ومن ثم ندرة وجود فائض للادخار لدى كثير من الشرائح.

* خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة، تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار خلال النصف الثاني من

العام ٢٠٢٢ م بسبب الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة في الفيدرالي الأمريكي؛ فضلًا عن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، خلال العامين الماضيين ٢٠٢٢ م و٢٠٢٣ م؛ بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، فبراير ٢٠٢٢ م، وعدم استقرار سعر صرف العملة الأجنبية، فضلًا عن ندرة توافرها في البنوك الحكومية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة نقص النقد الأجنبي

* ارتفاع تكلفة الأعباء الاقتصادية المطلوبة من الدولة، والتي تصل إلى قرابة ٣ مليارات دولار شهريًا، فقد ذكر رئيس الجمهورية في أحد لقاءاته أن «تكلفة استيراد السلع الأساسية في الشهر تبلغ مليار دولار، وتكلفة واردات الوقود مليار دولار، إضافة إلى مليار دولار أخرى للغاز اللازم لتشغيل محطات الكهرباء». وفي ضوء قرار التخفيض الخامس لقيمة الجنيه المصري، الذي تم في ٦ مارس ٢٠٢٤ م، سوف يرتفع هذا المبلغ بنسبة ٣٨٪، وهي النسبة الموازية لقيمة انخفاض الجنيه المصري.

آثار الأزمة الحالية ونتائجها:

أثّرت الأزمة الاقتصادية المصرية تأثيرًا سلبيًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تجسد هذا التأثير فيما يلي

أولاً: الآثار الاقتصادية:

تسببت الأزمة في العديد من النتائج السلبية الاقتصادية، أبرزها

١. ارتفاع خدمة الدين العام للدولة: حيث بلغت خدمة الدين المصري من أقساط وفوائد الديون حوالي ٤٢,٣ مليار دولار خلال العام

الحالي ٢٠٢٤م، وهي أعلى فاتورة على الإطلاق مطلوب سدادها في عام واحد، بعد أن قفز الدين الخارجي إلى ما يزيد على ١٦٥ مليار دولار؛ بينما لا يتجاوز الاحتياطي النقدي ٣٥,٢ مليار دولار، أغلبها ودائع خليجية. ويذكر المختصون أن إجمالي الديون الداخلية والخارجية بلغت، في نهاية مارس ٢٠٢٣م، حوالي ٩,٤ تريليون جنيه، بنسبة تصل إلى ٩٥,٩٪ من إجمالي الناتج القومي، الذي يبلغ ٩,٨ تريليون جنيه؛ وهو أمر شديد الخطورة لأنه يعني أن حجم الديون يساوي تقريبًا حجم كل الإنتاج. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد هي الأعلى حاليًا بين الاقتصادات الناشئة، وتقدر بنحو ٩٢,٧٪. أما فوائد تلك الديون فتبلغ حوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ ووفقًا لما تم في ٦ مارس من تخفيض لقيمة الجنيه مقابل الدولار، فإن فوائد الديون المصرية ستشهد ارتفاعًا موازيًا خلال السنوات القادمة

٢. ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري: عندما اضطرت مصر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦م، للحصول على قرض لمدة ٣ سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار، اشترط الصندوق على القاهرة أن تقوم ببرنامج إصلاح اقتصادي مدته ٣ سنوات، يتضمن: تحرير/ تخفيض سعر صرف عملتها المحلية (تعويم الجنيه)، وفرض ضرائب جديدة، وتخفيض دعم الطاقة... وغيرها. والتزمت مصر بتنفيذ شروط الصندوق، وقامت بتخفيض عملاتها خلال السنوات الماضية خمس مرات، تمت على النحو التالي

- التخفيض (التعويم) الأول: تم في نوفمبر

٢٠١٦م، حيث انخفض الجنيه من ٨,٨٨ إلى ١٥,٧٧ جنيهًا للدولار، بتراجع نسبته ٧٨٪. إلا أن العملة الأمريكية واصلت قفزاتها القياسية لتسجل أعلى سعر لها مقابل الجنيه المصري في النصف الثاني من عام ٢٠١٧م، حيث بلغ سعر صرف الدولار حوالي ١٩,٦٠ جنيهًا. وبالتالي، سجل الدولار آنذاك مستويات قياسية تاريخية في سوق الصرف المصرية، بنسبة ارتفاع بلغت نحو ١٢١,٤٦٪

- التخفيض (التعويم) الثاني: تم في مارس ٢٠٢٢م، وانخفض الجنيه من ١٥,٧٧ جنيهًا للدولار إلى ١٩,٧ جنيهًا للدولار بتراجع نسبته ٢٥٪

- التخفيض (التعويم) الثالث: وتم في أكتوبر ٢٠٢٢م، وانخفض الجنيه من ١٩,٧ جنيهًا للدولار إلى ٢٤,٧ جنيهًا للدولار بتراجع نسبته ٢٥,٤٪



أدى اشتعال الحرب على غزة، بما ترتب عليها من استهداف الحوثيين في اليمن للسفن التي تمر عبر قناة السويس من وإلى البحر الأحمر؛ إلى انخفاض عدد السفن العابرة للقناة، وتدني عائداتها بالعملة الأجنبية إلى النصف تقريبًا.



.التخفيض (التعويم) الرابع: تم في يناير ٢٠٢٣ م، وانخفض فيه سعر صرف الجنيه من ٢٤,٧ جنيه للدولار إلى ٣٢ جنيهًا للدولار بتراجع نسبته ٣٠٪.

.التخفيض (التعويم) الخامس: وتم في ٦ مارس ٢٠٢٤ م، وانخفض فيه سعر صرف الجنيه من ٣٢ جنيه للدولار إلى ٤٥ جنيهًا للدولار، بتراجع نسبته قرابة ٣٨٪.

وقد أدى تخفيض سعر صرف الجنيه، مع قلة توافر العملة الأمريكية في البنوك، إلى نمو السوق الموازي (السوق السوداء)، الذي تجاوز سعر الصرف فيه أكثر من ٧٠ جنيهًا للدولار؛ ما جعل الدولة تتدخل أمنيًا في محاولة للحد من الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار، وأسفرت الرقابة الأمنية المشددة عن القبض على عدد من تجار العملة، وتوقف كثير منهم عن النشاط، لينخفض سعر الصرف إلى أقل من ٥٠ جنيهًا للدولار.

٣. تعثر الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي: بالرغم من سداد مصر مبلغ ١٤,٥ مليار دولار، من إجمالي الديون المستحقة عليها لصندوق النقد الدولي، والتي وصلت إلى ٢٩ مليار دولار؛ إلا أن المبلغ المتبقي لدى مصر، وهو ١٤,٥ مليار دولار، والمطلوب تسديده خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ م، أدى إلى تعثر المحادثات الخاصة بحصول مصر على القسطين الأخيرين من قرض الثلاثة مليارات دولار، الذي تمت الموافقة عليه في برنامج التمويل الذي تم إقراره في نهاية ٢٠٢٢ م، لعدم إتمام مراجعات الصندوق (التي تمهد لسفاسط القرض) في أوقاتها محددة، بسبب تراجع مصر عن

تنفيذ تعهدها بالانتقال إلى نظام مرن لسعر الصرف، واستمرار سيطرة مؤسسات الدولة على الاقتصاد، والبطء في بيع أصول حكومية. وقد تمكنت الحكومة المصرية من إنهاء أزمتهام مع الصندوق؛ حيث تم الإعلان في ٦ مارس ٢٠٢٤ م عن إتمام المراجعتين المؤجلتين، ومن ثم موافقة الصندوق على صرف باقي أقساط القرض؛ بل ورفع إلى ٨ مليارات دولار.

٤. ارتفاع معدل التضخم: بدأ معدل التضخم في الارتفاع مع بداية التعويم الأول للجنيه عام ٢٠١٦ م، وازداد هذا المعدل باطراد سريع إلى حد أنه ارتفع نحو ثلاث مرات في عام ٢٠٢٢ فقط. وفي عام ٢٠٢٣ م بلغ ٣٦,٥٪ في شهر يوليو، ولم يلبث أن قفز إلى ٤٠,٣٪ في سبتمبر من العام نفسه ٢٠٢٣ م، بحسب بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويعود



الارتفاع الكبير لمعدل التضخم إلى انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وبخاصة في السوق الموازية، واستيراد مصر لمعظم احتياجاتها من الخارج بالعملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية عالمياً بسبب جائحة كورونا وما أعقبها من الحرب الروسية - الأوكرانية... وغيرها من العوامل التي تسببت في ارتفاع فاتورة واردات الغذاء بنسبة ٦٨,٢٪، لتحل مصر المركز الأول في الدول الأكثر تضرراً من تضخم الغذاء في نهاية ٢٠٢٣م، والمرتبة السادسة ضمن أعلى عشر دول في ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد والسلع الغذائية في العالم، بنسبة ارتفاع بلغت ٦٦٪، وفقاً لبيانات البنك الدولي. ويتوقع أن ترتفع معدلات التضخم خلال المرحلة القادمة بسبب تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، الذي تم في ٦ مارس ٢٠٢٤م.

٥. عجز الموازنة: توقع صندوق النقد الدولي، أن يرتفع عجز الموازنة المصرية إلى ١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي، من ٦,٤٪ في العام المالي الماضي، وسيكون هذا أكبر عجز في الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي ٢٠١٥ - ٢٠١٦م. ومن المتوقع أن يتقلص الفائض الأولي إلى ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، من ٢,٣٪ العام الماضي

٦. انخفاض التصنيف الائتماني: قامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة، التي تراقب الديون السيادية لمصر بتخفيض تصنيفاتها خلال الأزمة، وأصبحت توقعاتها لتغيرات التصنيف المستقبلية سلبية. ففي ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، خفضت وكالة (ستاندرد آند بورز) لتصنيف الائتماني، تصنيف مصر السيادي

بالعملة الأجنبية والمحلية إلى (B-) هبوطاً من (B)، مع توقعات مستقرة؛ وقالت الوكالة إن التخفيض يعكس التأخير المتكرر في تنفيذ الإصلاحات النقدية والهيكلية في البلاد، من بين عوامل أخرى. وفي ٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، خفضت وكالة (فيتش) تصنيف مصر الائتماني على المدى الطويل بالعملة الأجنبية إلى (B-) هبوطاً من (B)، مشيرة إلى زيادة المخاطر على التمويل الخارجي وارتفاع في الديون الحكومية. وفي ١٩ يناير ٢٠٢٤م، غيرت وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للديون الحكومية المصرية إلى (سلبية) بدلاً من (مستقرة)؛ في حين أبقى الوكالة على تصنيف مصر الائتماني عند (aa-1). وقد ارتفعت هذه التصنيفات بعد الإعلان عن إتمام صفقة رأس الحكمة، وموافقة الصندوق، في ٦ مارس ٢٠٢٤م، على اتمام القرض لمصر ورفعته إلى ٨ مليار دولار

٧. تفاقم الأزمات الداخلية؛ بدءاً بارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تضخم بلغت ٧١,٧٪، في أغسطس ٢٠٢٣م؛ وتزايد ارتفاعها في الشهور التالية؛ وصاحبها أزمة توافر الدواء بشكل كبير بسبب أزمة الدولار، التي دفعت المصانع للعمل بـ ٦٠٪ فقط من طاقتها الإنتاجية في ظل نقص المواد الخام المستوردة؛ ما أدى إلى إقبال بعض المواطنين على شراء كميات كبيرة من الأدوية التي لم تعد تتوفر بالشكل الطبيعي، وهو الأمر الذي أدى إلى اختفاء الأدوية التي بدأت في الظهور بالصيدليات مرة أخرى خلال فترة وجيزة

٨. تقييد معاملات الصرف الأجنبي: اضطرت الدولة مع تدني عائداتها الدولارية إلى تقييد



تسببت الأزمة الاقتصادية في العديد من الآثار الاجتماعية السلبية، ومنها

زيادة معدلات الفقر: حيث ذكرت دراسة بعنوان: (تأثير الأوضاع الاقتصادية مؤخرًا على الفقر)، أعدتها مستشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (هبة الليثي)، أن نسبة الفقر بلغت ٣٣,٧٪ في ٢٠٢٢ م، في حين كانت النسبة ٣١,١٪ في ٢٠٢١ م، ارتفاعًا من ٢٩,٧٪، وفق آخر إحصاء رسمي في ٢٠٢٠ م؛ ما يعني أن عدد الفقراء في مصر أصبح يزيد عن ثلث السكان، كما تقول الإحصاءات الرسمية، بينما تشير إحصاءات غير رسمية أنه جاوز نصف عدد السكان، وربما ثلثهم.



وأرجعت الدراسة زيادة معدل الفقر إلى ارتفاع التضخم، مقارنة بزيادة أقل في الدخل، إلى جانب التغير النسبي في الأسعار، وبخاصة أسعار السلع الغذائية التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، تجاوز قدرة الكثيرين على تلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء والدواء والسلع الأخرى؛ ما

الصرف الأجنبي عبر البنوك؛ فتوجّه الطلب على العملات الأجنبية جزئيًا إلى السوق الموازية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار بشكل كبير، وانخفاض قيمة الجنية إلى أدنى حد له منذ منتصف أكتوبر ٢٠٢٣ م؛ وقد ترتب على ذلك زيادة الضغوط التضخمية

٩. انكماش نشاط العديد من الشركات الاستثمارية المصرية الخاصة، وتوجّه البعض منها إلى الاستثمار خارج مصر، لحين توفير مناخ تنافسي عادل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاستثمارية الخاصة. وهو الأمر الذي أشار إليه أحد المستثمرين المصريين (المهندس: نجيب سويرس) في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ م، بأن تدخل الحكومة في القطاع الخاص سيخلق منافسة غير متكافئة بين الشركات الخاصة والشركات التابعة للدولة، وطالب بأن تكون الدولة جهة تنظيمية وليست مالكة للنشاط الاقتصادي، موضحًا أن الشركات المملوكة للحكومة لا تدفع ضرائب، ولا تتحمل تكلفة عالية كشركات القطاع الخاص

١٠. تقليص بعض الشركات الاستثمارية غير المصرية عملياتها في مصر، بسبب مشكلة نقص الدولار وتوفيره في البنوك، وتعدد سعر صرفه، وارتفاعه بأكثر من ضعف قيمته في السوق الموازي، ومن الأمثلة على ذلك ما قامت (مجموعة الشايح الكويتية) التي أوضحت في رسالة لموظفي المتاجر المزمع إقفالها. أن قرار تقليص نشاطها في مصر يأتي نتيجة الوضع الاقتصادي على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة والصعوبات التي تواجهها أعمالها التجارية

ثانيًا: الآثار الاجتماعية:



أسهم في اتساع دائرة الفقر. وتُعدُّ محافظات الصعيد - وفقًا للدراسة - من أكثر المحافظات ارتفاعًا لمعدلات الفقر؛ حيث بلغت في أسبوت ٦٦,٧٪، وفي سوهاج ٥٩,٦٪، وفي الأقصر ٥٥,٣٪، وفي المنيا ٥٤,٧٪، بينما بلغت المعدلات في الوادي الجديد ٥١,٥٪، وفي البحيرة ٤٧,٧٪، وأسوان ٤٦,٢٪، بحسب آخر إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

التسرب من التعليم والتأثير على الصحة: أدت الأزمة الاقتصادية إلى زيادة أعداد المتسربين من التعليم خلال السنوات الماضية، وقد عزي بعض المختصين ذلك لأسباب عديدة منها الظروف الاقتصادية والمشاكل والأعباء الحياتية، التي تلعب دورًا قويًا في تسرب الطالب من المدرسة، ولجونه إلى العمل حتى يوفر دخلًا لأسرته. كما أن زيادة نسبة الفقر، بما يترتب عليها من عدم القدرة للحصول على الغذاء الصحي، يؤدي إلى تدهور صحة الفئات الفقيرة، وبالتالي التأثير على الإنتاجية من حيث جودتها وانخفاضها

انتشار بعض الظواهر الاجتماعية غير المألوفة: فقد أشار عدد من الباحثين الاجتماعيين إلى أن الأزمة الاقتصادية كانت أحد الأسباب الرئيسة وراء انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية، كزيادة أعداد المتسولين في الشوارع والميادين العامة، وانتشار ظاهرة الطوابير وكثافتها على المخابز ومنافذ توزيع السلع الغذائية التابعة للدولة، وزيادة أعداد المحتالين، الذين أطلق عليهم مصطلح (المستريحين). نسبة إلى حصولهم على الأموال عبر طريقة مريحة تتمثل في النصب والاحتيال - حيث استغلوا حاجة بعض فئات المجتمع لتنمية أموالهم لمواجهة موجات الغلاء المتصاعدة، وأخذوها منهم بدعوى استثمارها

مقابل عوائد مرتفعة، ولاذوا بالفرار.

زيادة وتيرة الجرائم وتنوعها: أسهمت الأزمة الاقتصادية في ارتفاع معدل الجرائم، حيث جاءت مصر بالمركز الـ ٦٥ عالميًا والـ ١٩ أفريقيًا والثالث عربيًا بمعدلات الجرائم بين الدول، وفق تصنيف «نامبيو» لتقييم مستوى الجريمة ودرجة الأمان بدول العالم عن العام ٢٠٢٢م. كما ارتفعت معدلات الطلاق في مصر بنسبة ٥,٩٪، خلال عام ٢٠٢٢م، وسجل عدد حالات الطلاق ٢٦٩,٨ ألف حالة مقابل ٢٥٤,٨ ألف حالة في ٢٠٢١، أي ما يعادل ٢٩٪ من عقود الزواج، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد أرجع بعض الباحثين الاجتماعيين ارتفاع نسبة الطلاق إلى الضغوط المعيشية على الأسر المصرية جراء الأزمة الاقتصادية وتبعاتها

ثالثًا: الآثار السياسية:

تعرضت مصر لمحاولة استغلال أزمته الاقتصادية للتأثير على قرارها السياسي في الأزمات الإقليمية والدولية؛ وقد اتضح ذلك عند بدء الحرب على غزة، من خلال موقفين

الأول: محاولة إسرائيل استغلال الأزمة الاقتصادية المصرية: حيث سعت إسرائيل إلى استغلال أزمة مصر الاقتصادية للضغط على القيادة السياسية من أجل قبول تهجير فلسطيني قطاع غزة إلى مصر، وفقًا لما تضمنته خطة الاستخبارات الإسرائيلية، التي تم تسريبها أوائل الأسبوع الثالث للحرب. وكان الكاتب الإسرائيلي (إيدي كوهين) أول من طرح الفكرة قائلًا - في تغريدة على منصة إكس - تويتر سابقًا -



: «توطين الفلسطينيين في سيناء، مقابل حذف ديون مصر الخارجية؛ فكروا فيها»، وتابع: «مصر ستقبل هذا الحل بسبب أزمته الاقتصادية، واحتمال دعم أمريكي للفكرة؛ كما أنه لا يمكن منع دخول اللاجئين إلى حدودها».

كما أشار معهد (ميسجاف) الإسرائيلي لبحوث الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، لبعض المعطيات التي وصفت بالدقيقة، لمخطط تهجير الفلسطينيين في قطاع غزة، ووضعهم في مخيمات في شبه جزيرة سيناء؛ وذلك وفق دراسة أطلق عليها: (خطة التوطين والتأهيل النهائي في مصر لجميع سكان غزة: الجوانب الاقتصادية). ووفقًا لصاحب الدراسة، المحلل الاستراتيجي (أمير ويطمان)، «أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر ستكون ورقة يمكن التعويل عليها،



في العام ٢٠٢٢ م، تقلص معدل الادخارات الوطنية إلى أدنى مستوى له في تاريخ الاقتصاد المصري منذ تسعينات القرن الماضي؛ حيث لم تتجاوز المدخرات الوطنية حدود ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما جعلها إحدى أدنى الدول من حيث معدلات المدّخرات الوطنية.



حيث سيتم إقناع مصر بمخطط التهجير مقابل امتيازات مادية ضخمة»

وأشارت الدراسة إلى أن قيمة الحوافز الاقتصادية التي ستقدم لمصر ستكون هائلة وستصل إلى ٢٠ أو ٣٠ مليار دولار، وهو مبلغ وصف بالبسيط والرخيص، مقارنة بقوة الاقتصاد الإسرائيلي، لكنه مبتكر ومستدام. وأضافت «إغلاق قضية غزة سيضمن إمدادات مستقرة ومتزايدة من الغاز الإسرائيلي إلى مصر وتسييله، وأيضا تعزيز سيطرة الشركات المصرية على احتياطات الغاز الموجودة قبالة سواحل غزة مع نقل غزة وإفراغها من سكانها لصالح إسرائيل»

وقد رفض الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أي حديث عن تهجير وتوطين الفلسطينيين في سيناء رفضًا قاطعًا، قائلًا: «إنه خط احمر»، ملوحًا بأنه مهدد للسلام بين البلدين؛ داعيًا الفلسطينيين للبقاء في أرضهم لمنع تصفية قضيتهم؛ وواجه الضغوط الإسرائيلية والغربية بدعوة إسرائيل إلى نقل اللاجئين الفلسطينيين إلى صحراء النقب، إن لم يكن هدفهم من التهجير هو تصفية القضية الفلسطينية

وكان لهذا الموقف السياسي الحاسم من القيادة المصرية بشأن استغلال الأزمة الاقتصادية للضغط على مصر لقبول تهجير الفلسطينيين إلى سيناء دوره في تصريح الولايات المتحدة والعديد من عواصم الدول الكبرى برفض تهجير الفلسطينيين قسرًا إلى سيناء، كما كان سببًا لنفي السفارة الإسرائيلية في مصر (أميرة أوران) وجود نوايا لترحيل سكان غزة إلى سيناء، قائلة إن بلادها لا تزال متمسكة بمعاهدة السلام مع الجانب المصري



الذي انعقد في الفترة ١٦ - ١٨ فبراير ٢٠٢٤ م .

متطلبات حل الأزمة

يرى كثير من الاقتصاديين المتخصصين أن حل الأزمة الاقتصادية المصرية يتطلب العديد من الإجراءات، ومنها

* التوقف عن سياسة الاقتراض، وتبني سياسة



اقتصادية تعتمد على زيادة معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي، والاستفادة في ذلك من الكثافة السكانية، التي توفر الأيدي العاملة الرخيصة، التي يتم إعدادها وإكسابها ما تحتاج إليه من مهارات؛ والاعتماد في ذلك على تقنيات الثورات الصناعية؛ والتحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر؛ والاهتمام بالتصدير الصناعي والزراعي كمصدر للعملة الأجنبية، والاستفادة في ذلك من وجود مصرفي (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا) (الكوميسا)، وانضمامها مؤخرًا إلى تكتل (البريكس). كما

الثاني: الضغط من خلال صندوق النقد الدولي: وقد تم بعد هدوء عاصفة حديث التهجير الذي أثارته إسرائيل؛ حيث تفاجئ المتابعون لمباحثات الصندوق المتشددة مع مصر بشأن القرض، بأن الصندوق بدأ في النصف الثاني من نوفمبر ٢٠٢٣ م. يربط المباحثات مع مصر بالحرب على غزة؛ حيث قالت مديرة الصندوق (كريستالينا جورجيفا) إن الصندوق «يدرس بجدية» زيادة محتملة لبرنامج القروض لمصر البالغ ٣ مليارات دولار نتيجة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن حرب إسرائيل على غزة. وأشارت (جورجيفا) خلال تصريحات صحفية إلى الصعوبات التي تشكلها الحرب على الدول المجاورة، مثل مصر ولبنان والأردن، من خلال الخسائر في إيرادات السياحة وارتفاع تكاليف الطاقة

وما لبث أن وافق الصندوق على استكمال القرض، بل وتردد أقوال عن عزم الصندوق رفع قيمة القرض لما يتجاوز ١٠ مليارات دولار (مع تمويل إضافي متعدد الأطراف)؛ ما جعل البعض يربط بين موقف الصندوق واستعداد مصر لاستقبال عدد من الفلسطينيين المهجرين من غزة؛ وخصوصًا بعد تصريح المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي (جولي كوزاك)، في مؤتمر صحفي - عقد في ٢٠٢٢/٢/٢٠٢٤ م - بأن ثمة حاجة لتقديم «دعم شامل» لمساعدة القاهرة على التعامل مع الضغوط التي تفرضها قضية اللجوء من غزة بسبب الحرب التي تشنها إسرائيل على القطاع؛ وهو الأمر الذي رفضته مصر رفضًا قاطعًا عند بداية الحرب؛ وأكد عليه وزير خارجيتها (سامح شكري) في كل محادثاته وتصريحاته، التي كان أحدثها تأكيده على رفض التهجير أثناء مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن،



ينبغي الحرص على الدخول في تكتلات اقتصادية مع دول لا تتعامل بالدولار، سواء كانت عملات آسيوية أو غيرها، ومبادلة الديون بأصول مصرية، وذلك للخروج من بوتقة الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد السياحة وقناة السويس (تاريخ البلاد وجغرافية المنطقة) وتحويلات المصريين في الخارج كمصدر أساسي للنقد الأجنبي

* العمل على إعادة هيكلة الديون الخارجية، ومحاولة إسقاط بعضها - إن أمكن - عبر (نادي باريس)، على غرار ما تم عام ١٩٩٦م، مع الحرص على الالتزام بتنفيذ خطة الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي، بالرغم مما تنطوي عليه من تحديات وصعوبات؛ وهو تحدٍ صعب وطويل الأمد، ومن شأنه أن يؤرق سوق السندات الدولية

* اتباع سياسة مالية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية، الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين، وتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وهو ما يتطلب تحديداً دقيقاً للمجالات التي يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها؛ كزيادة الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية، حتى لو أفضت إلى تحريك العجز في الموازنة مؤقتاً؛ وتلك التي لا ينبغي أن يكون لها فيها دور على الإطلاق

* تهيئة البيئة للاستثمار الجاد، عبر تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تزويده بالحوافز التشجيعية للمشاركة في الاستثمار في مستقبل البلاد، والحد من منافسته من قبل مؤسسات الدولة ذات القدرات والامتيازات الأكبر والأوفر؛ وتوفير البيانات الكاملة والواضحة عن النشاط

الاقتصادي والمتغيرات الكلية القومية ونشرها؛ والإعلان عن توجهات الحكومة وسياساتها على المدى المتوسط والبعيد؛ وتحديد الضوابط المحددة لتلك التوجهات بشكل واضح؛ وإرساء مبدأ الشفافية و الحوكمة، وتطبيقهما على كافة الصعد الاقتصادية، لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع؛ وتوحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال، وفقاً للمتبوع عالمياً؛ وتيسير سبل الوصول إلى التمويل بشكل أكبر

* مراعاة المساواة بين الاستثمار المحلي والأجنبي بما يضمن إرساء مبدأ سيادة القانون وحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود والأحكام، وكذلك الالتزام بالاتفاقيات الدولية. ومما يذكر في هذا السياق أن وزير التجارة والصناعة المصري أحمد سمير، قد كشف في تصريحات إعلامية، أن مصر «في المراحل الأخيرة لتوقيع اتفاقية حماية للاستثمارات المتبادلة مع السعودية»، وأوضح أن اتفاقيات حماية الاستثمارات تضمن الالتزام بمعاملة «منصفة وعادلة» للاستثمارات، وتقليل متطلبات إنشاء وتوسعة وصيانة الاستثمارات، وضمان الاستثمارات في حالات الحرب أو النزاع أو الثورة أو حالات الطوارئ والاضطرابات، كما تضمن حماية الاستثمارات من أي إجراء يمس ملكيتها أو تجريد مستثمريها كلياً أو جزئياً من بعض حقوقهم؛ مع منع التأميم أو نزع الملكية أو إخضاعها لأشخاص وجهات أخرى. كما تم التوافق بين مصر والإمارات بأن يكون الاحتكام عند الخلاف في مشروع (رأس الحكمة) إلى المحاكم الأمريكية.

جهود الحكومة لحل الأزمة:

سعت الحكومة المصرية إلى حل الأزمة



الاقتصادية، عبر إجراءات عديدة، منها

١. الإعلان عن (وثيقة سياسة ملكية الدولة) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢م - التي تحدد ٦٢ من الأنشطة الاقتصادية التي ستسحب الدولة منها لصالح القطاع الخاص. وكانت الوثيقة مطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي، للموافقة على القرض الأخير. ما يعني زيادة مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٦٥٪ من الاستثمارات المنفذة خلال السنوات الثلاث المقبلة

٢. طرح عدد من الشركات المملوكة للدولة للبيع؛ حيث أعلن رئيس الوزراء المصري، في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣م، أن مصر تستهدف طرح ٣٢ شركة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، وإنه تم التعاقد مع (مؤسسة التمويل الدولية) كمستشار استراتيجي لبرنامج للطروحات يتضمن تجهيز ٥٠ شركة حكومية للطرح. وفي ١٠ يناير ٢٠٢٤، حددت الحكومة نحو ٦١ شركة حكومية جديدة من بينها عدد من البنوك ستقوم الحكومة بطرحها، سواء للبيع لمستثمر استراتيجي، أو طرح حصص منها بالبورصة المصرية، بهدف تفعيل وثيقة ملكية الدولة، وتوفير سيولة دولارية في ظل أزمة العملة التي تعاني منها مصر حالياً. وفي ١٣ فبراير ٢٠٢٤، قال وزير المالية المصري، إن بلاده تستهدف عوائد تصل إلى ٦,٥ مليار دولار من برنامج الطروحات الحكومية بنهاية عام ٢٠٢٤م.

٣. ترشيد الإنفاق الحكومي؛ حيث قرر مجلس الوزراء المصري في ٣١ يناير ٢٠٢٤، خفض تمويل الخزانة العامة بالخطة الاستثمارية، للعام المالي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤م، بنسبة ١٥٪ من الاعتمادات المستهدفة للجهات ضمن الموازنة

العامة للدولة. وقال مجلس الوزراء أيضاً أنه لن يتم البدء في مشاريع جديدة في هذه السنة المالية، ولكن سيتم إعطاء الأولوية للمشاريع التي اكتملت بنسبة ٧٠ بالمئة أو أكثر؛ والتركيز على الاحتياجات الاستثمارية الضرورية والملحة دون غيرها، في ضوء الالتزام بالتوجيهات الخاصة بترشيد الإنفاق، وخفض سقف الدين الخارجي، وتشجيع المنتج المحلي والصناعة الوطنية. كما وافق على مشروع قرار بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لمؤسسات الدولة المنخرطة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

٤. رفع سعر الفائدة على عدة مراحل من قبل البنك المركزي المصري، كمحاولة للحد من التضخم، ليصل إلى ١٩,٧٥٪ في أغسطس ٢٠٢٣م، محققاً بذلك ارتفاع ١١٠٠ نقطة أساس فوق مستواه في أوائل عام ٢٠٢٢م. كما طرح البنك التجاري الدولي - وهو أكبر مصرف خاص في مصر - وديعة دولارية لأجل عام، بعائد ٦٪. يصرف شهرياً، ويبلغ الحد الأدنى لربط الوديعة ١٠ آلاف دولار. وقال المصرف في بيان، إن هذه الوديعة تعد وعاءاً ادخارياً متوسط الأجل، وتتيح للعملاء ادخار أموالهم دون الحاجة إلى ربطها لمدة طويلة. وأضاف أنه «يمكن استرداد الوديعة في أي وقت، ولا توجد مدة محددة لاستردادها مثل شهادات الادخار»

وفي السياق نفسه، أعلن أكبر مصرفين حكوميين مصريين (البنك الأهلي المصري وبنك مصر)، في يوليو ٢٠٢٣م - وسط أزمة شح الدولار - عن إصدار شهادتي ادخار جديدتين بالدولار لمدة ٣ سنوات، إحداهما ذات عائد سنوي ٧٪، يصرف بذات العملة ربع سنوي، كما يجوز الاقتراض بضمائنها حتى ٥٠٪ من قيمتها بالجنيه المصري



كما شملت الحزمة الاجتماعية، إقرار ١٥٪ زيادة في المعاشات لـ ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه، و ١٥٪ زيادة في معاشات «تكافل وكرامة» بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، على أن يتم تخصيص ٤١ مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة في العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥م؛ إضافة إلى رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالقطاعات



العام والخاص بنسبة ٣٣٪، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية ٥ مليارات جنيه

٧. ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبي والمضاربة بأسعار العملات عن طريق إخفائها عن التداول والاتجار بها خارج نطاق السوق المصرفية، وما تمثله من تداعيات سلبية على الاقتصاد القومي للبلاد. وتطبق العقوبات القانونية على المتورطين، وهي: «الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه

لأغراض استثمارية، وذلك بحد أقصى يصل إلى ١٠ ملايين جنيه، وبسعر عائد قدره ٢,٢٥٪ أقل من سعر إقراض البنك المركزي؛ والأخرى ذات عائد سنوي ٩٪. يصرف مقدّمًا بالمعادل بالجنيه المصري عن الفترة كلها بواقع ٢٧ في المائة من قيمة الشهادة عن إجمالي مدة الشهادة، ولا يجوز الاقتراض بضمائمها، وتسترد الشهادة في تاريخ الاستحقاق بالدولار. وتبلغ فئات الشهادات ١٠٠٠ دولار أميركي ومضاعفاتها، كما يحتسب العائد اعتبارًا من يوم العمل التالي ليوم الشراء، ويمكن استرداد الشهادات بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الشراء وفقًا للقواعد المعمول بها وجدول الاسترداد المعلن عنه

٥. قيام معظم البنوك بتقييد السحب بالدولار خارج مصر، كما رفعت عمولة استخدام البطاقات الائتمانية في عمليات الشراء في الخارج من ٣٪ إلى ١٠٪؛ كوسيلة للحد من سحب العملة الأجنبية (الدولار) من البنوك المحلية إلى الخارج

٦. التخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار، ومواجهة الضغوط المالية التي يعاني منها المواطن عبر تفعيل حزمة حماية اجتماعية، تتضمن العمل على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪، ليصل إلى ٦ آلاف جنيه شهريًا، وزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيهًا شهريًا بحسب الدرجة الوظيفية، وكذا تخصيص ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتخصيص ٦ مليارات جنيه لتعيين ١٢٠ ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.



ولا تتجاوز خمسة ملايين جنيه، كل من خالف أي من أحكام المواد (١١١ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٧) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي؛» وفقًا لما نصت عليه المادة ١٢٦ من القانون؛ و«السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة تساوي المبلغ محل الجريمة، كل من يتعامل في النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات المرخص لها بذلك، كما تنص على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة المبالغ محل الجريمة»، وفقًا لما نصت المادة ١٢٦ معدل

٨. الإعلان عن مشاريع استثمارية كبرى مع بعض الدول الخليجية ومنها: مشروع تنمية وتطوير مدينة (رأس الحكمة) الذي سيتم بالمشاركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد أكبر مشروع استثماري في تاريخ مصر. وفقًا لتصريح رئيس مجلس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي. وهو بداية قوية لضخ مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية بالسوق المصرية، وإنهاء جزء كبير من أزمة نقص السيولة وتوفير العملة الصعبة (الدولار)، حيث تقدر عائداته بـ ٣٥ مليار دولار بينها ٢٤ مليار دولار «كاش»، ستُخصص لسداد أقساط وديون محددة، وتفعيل اعتمادات بالدولار لتهدئة الأسواق ودعم الصناعة المحلية، كما بدأ الحديث عن أن الحكومة المصرية تستعد خلال الفترة القادمة لطرح مشروع تنمية وتطوير منطقة (رأس جميلة) بمدينة شرم الشيخ، التي تطل على البحر الأحمر، باستثمارات سعودية مالية ضخمة، وذلك بعد نجاح صفقة (رأس الحكمة) على البحر المتوسط باستثمارات إماراتية

٩. تسوية المحادثات المتعثرة مع صندوق

النقد الدولي؛ والتي تم بموجبها إنهاء المراجعتين المؤجلتين بشأن التزام مصر ببرنامج الصندوق؛ والموافقة على استلام الأقساط الباقية من القرض السابق، وزيادته إلى ٨ مليارات جنيه، وفقًا لتصريحات رئيس الوزراء. كما تم الإعلان عن حزمة من القرارات الاقتصادية، في ٦ مارس ٢٠٢٤م؛ كان أبرزها: السماح لسعر صرف العملة الأجنبية بأن يتحدد «وفقًا لآليات السوق» (تخفيض/تعويم الجنيه)؛ ورفع الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس (أو ٦٪)، وهو ما يعد ارتفاعًا كبيرًا جدًا مقارنة بالمرات السابقة، التي كانت تتراوح بين ١ و ٣٪؛ وإصدار شهادات استثمار لمدة ٣ سنوات بعوائد ٣٠٪؛ ويهدف هذا القرار بخاصة إلى امتصاص السيولة من السوق، والسيطرة على معدلات التضخم وجذب الأموال إلى البنوك

السيناريوهات المتوقعة

في ضوء ما تضمنته الورقة من تفاصيل عن الأزمة الاقتصادية، فإن التوقعات المستقبلية لها يمكن أن تكون على النحو التالي:

١. ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى أعلى بكثير من المستهدف، حيث من المتوقع أن يحافظ البنك المركزي المصري على السياسة النقدية الانكماشية خلال الفترة القادمة، ويتوقع أن يتراجع متوسط التضخم خلال السنة المالية الحالية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤م، إلى ٣٠,٨٠٪، قبل أن يتباطأ إلى ١٨,٢٢٪ في ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥م؛ وفقًا لنتائج استطلاع أجرته وكالة (رويترز) للأنباء، في يناير ٢٠٢٤م، وشمل ١٤ اقتصاديًا

٢. تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



المحلية والاستفادة من الفرص الاستثمارية

٥. تأثر الاستثمارات المحلية - الحالية أو المستقبلية - سلبياً، بسبب زيادة تكلفة الاقتراض لزيادة سعر الفائدة، وارتفاع أسعار المواد المستوردة لانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، مما ينعكس زيادة على تكاليف الاستثمار، وانخفاض الأرباح لرجال الأعمال المصريين إلى أن يتم التحسُّن التدريجي لظروف التمويل. وهو ما يجعل خروج المؤسسات الحكومية من الاقتصاد، وتقييد حدوده إلى تريليون جنيه. كما صرح رئيس الوزراء في كلمته عند الاتفاق مع صندوق النقد في ٦ مارس ٢٠٢٤ م - يصب في مصلحة المستثمر الأجنبي بصورة أكبر. بسبب تعرض البنوك لمخاطر الديون السيادية، التي تعد مصدراً للاضطراب



تعد الأزمة الاقتصادية الحالية امتداد لسلسلة أزمات كبرى عاشتها مصر منذ عهد الخديوي إسماعيل، الذي اضطر إلى بيع أسهم قناة السويس في ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ م، نتيجة تفاقم الديون الخارجية، وتوقف الدولة عن سدادها، وإعلان الحكومة آنذاك عن إفلاسها



خلال العام المالي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ م، مقارنة بالعام المالي السابق له، ليصل إلى ٢,٥٪ بدلاً من ١,٦٪ في السنة المالية السابقة، على أن يعاود الارتفاع تدريجياً فيما بعد، وفقاً للبيان الذي أصدرته لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مع توقع أن يرتفع النمو إلى ٤,١٥٪ في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ م، رغم أن التوقعات جاءت أقل من ٤,٥٪ التي توقعها المحللون قبل ٣ أشهر فقط.

٣. تفاقم عجز الموازنة الكلي إلى ٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وربما أكثر من ذلك بعد القرارات المالية الأخيرة ٦ مارس ٢٠٢٤ م، بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين، وفي هذا الإطار، تخطط الحكومة لخفض دعم الطاقة والغذاء غير المستهدف، مع الاستمرار في التوسع في برامج التحويلات النقدية التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً؛ مع التوقعات بصمود معدلات الاستهلاك الخاص على الرغم من التخفيض التدريجي للدعم المالي، واستقرار معدل التضخم، استناداً إلى الافتراض الفني بأن سعر الصرف سيظل ثابتاً

٤. زيادة الاستثمارات الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل رفع سعر الفائدة الأخير إلى ٣٠٪، وذلك للاستفادة من انخفاض سعر الجنيه، الذي يعني الحصول على أرباح أكثر عبر تحويل الدولار إلى جنيه. كما سيؤدي تحديد سعر الصرف وتوحيده إلى تشجيع المستثمر الأجنبي للحصول على الصفقات المطروحة بأسعار تنافسية، تفوق ما تم الاتفاق عليه في صفقة رأس الحكمة عندما كان سعر الجنيه الرسمي ٣١ دولارًا، وهذا يشكل حافزاً أكبر للمستثمرين غير المصريين للدخول إلى السوق



المالي، وزعزعة استقرار الاقتصاد بشكل عام.

النتائج:

نخلص مما جاء في هذه الورقة إلى النتائج التالية

- أن الأزمة الاقتصادية المصرية من الأزمات المزمنة التي عانت منها مصر منذ عقود عديدة ماضية، وأن العوامل المسببة لها تكاد تكون واحدة، وهي كثرة الديون الخارجية، والاعتماد في تسديدها على العوائد الريعية للدولة (عائدات السياحة، ودخل قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج)؛ التي غالبًا ما لا تفي بسداد الديون وفوائدها، فضلًا عن تأثرها - زيادة ونقصًا - بالعوامل الخارجية والظروف الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي يتطلب تبني سياسة اقتصادية تعتمد على الإنتاج الصناعي والزراعي، والتصدير للخارج، للحصول على العملة الأجنبية

- أسهمت عوامل عديدة في تكوين الأزمة الحالية. منها ما هو خارجي، وما هو داخلي. تمثلت العوامل الخارجية في: جائحة كورونا، والحرب الروسية - الأوكرانية، وخروج الأموال الساخنة بعد رفع الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، والحرب الإسرائيلية على غزة. أما العوامل الداخلية فتمثلت في: كثرة الديون الخارجية والداخلية، والتوسع في المشاريع الوطنية غير الإنتاجية، وتدني الاستثمارات الخاصة، وإقدام الحكومة على تخفيض العملة المصرية أكثر من مرة (التعويم)، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، وانخفاض العوائد الدولارية من: السياحة، وتحويلات المصريين بالخارج، فضلًا عن قناة السويس التي انخفضت

عائداتها إلى النصف بسبب الحرب على غزة... وغيرها من الأسباب

- أدت الأزمة إلى نتائج سلبية عديدة، أثرت على الأوضاع الاقتصادية، التي انعكست بدورها على الأحوال الاجتماعية وخصوصًا ما يتعلق منها بارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، أثرت على معيشة الأسر المصرية واحتياجاتها اليومية، فضلًا عن محاولة دولة الاحتلال استغلال الأزمة سياسيًا، عبر مفاوضات سدّد الديون المصرية والحصول على المزيد من المعونات الاقتصادية مقابل تهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر، وهو ما رفضته القيادة المصرية رفضًا باتًا

- حاولت الحكومة المصرية حل الأزمة والحد من نتائجها السلبية عبر العديد من الإجراءات العملية والقانونية والإدارية، التي تطلب تنفيذها أموالًا طائلة ووقتًا طويلًا حتى تؤتي ثمارها، حيث شرعت في إنشاء العديد من المدن الجديدة في عدة محافظات لحل مشاكل الإسكان المزمنة، وتمديد مئات الكيلومترات من الطرق، وإقامة عشرات الجسور والأنفاق في شتى أنحاء الجمهورية لتسهيل حركة السير بين المحافظات... وغيرها من المشاريع الكبرى، التي تسهم في حل الأزمة الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد

- اعتمدت الدولة في تصديها للأزمة الاقتصادية على مؤسسات الدولة، وخصوصًا فيما يتعلق منها بتنفيذ المشاريع القومية الكبرى؛ الأمر الذي أدى إلى انحسار دور القطاع الخاص لعدم قدرته على المنافسة، لافتقاره إلى ما توفر لمنافسيه من امتيازات خاصة بموجب القرارات والقوانين، التي أفسحت لها المساحة في اقتصاد



• ظل التمويل . كما كان في العهود السابقة .
العقبة الرئيسة والتحدي الأكبر لحل الأزمة الاقتصادية المصرية؛ وبالرغم مما قدمته بعض الدول الخليجية لمصر من مساعدات مالية . ودائع وقروض . لحل أزمته الاقتصادية، اضطرت الحكومة للاقتراض من صندوق النقد الدولي لإنجاز ما تم البدء فيه من مشاريع وطنية؛ وكان ذلك سبباً في ارتفاع الديون الخارجية؛ ما أوجد أزمة مالية لسداد أقساط الديون وفوائدها، أعاق المحاولات والجهود المبذولة لحل الأزمة الاقتصادية، وأخر من سرعة حلها والتخلص منها.

• شرعت الدولة . مع نهاية عام ٢٠٢٢ م . في اتخاذ المزيد من الإجراءات، وأصدرت العديد من القوانين والقرارات الاقتصادية، لتوفيق أوضاعها مع صندوق النقد الدولي، وتهيئه البيئة الاقتصادية لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وهو ما أثمر عن إبرام عقود لمشاريع كبرى مع بعض الدول الخليجية ك(مشروع رأس الحكمة) مع دولة الإمارات العربية. كما أصدرت حزمة من القرارات المالية والاقتصادية في ٦ مارس ٢٠٢٤ م، من أجل حل مشكلة تعدد صرف العملات الأجنبية، وتوفيرها في البنوك؛ لسداد أقساط وخدمات الديون، التي يتعين على الحكومة سدادها خلال العام المالي الحالي، وتمويل السلع المستورة . كالأقماع والزيت وأعلاف الحيوانات وغيرها. للسيطرة على ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية.

• العمل على خفض الديون من خلال التزام الحكومة باستراتيجية تهدف إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٠ ٪، وذلك لضبط الأوضاع المالية وتقليل تكاليف خدمة الدين

• تقليص المخاطر المالية عن طريق تقليص الروابط المالية بين الموازنة والشركات المملوكة للدولة، والعمل على التنفيذ الفعال للقانون الذي تم إصداره حديثاً، والذي يهدف إلى إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية التفضيلية للشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، وذلك من أجل تعزيز آليات المنافسة، وهو ما سوف يتم تعزيزه أيضاً من خلال التمكين الكامل للجنة الحياد التنافسي المنشأة حديثاً.

• ترشيد الاستثمارات العامة بشكل عام، بحيث يتم تغيير أولويات المشروعات الحكومية من مشروعات البناء واسعة النطاق إلى المشروعات التي تشجع التحول الأخضر، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية اللازمة، مثل الشبكات المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة، والمرافق اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى غير ذلك من الأمور التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المحور

• تشجيع وتحفيز دور القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي من خلال أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة، والتخارج من الأنشطة غير الاستراتيجية، وتعزيز الحياد التنافسي، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والميكنة، مع التركيز على توفير امتيازات وفرص



تشجيعية للمستثمر المصري، حتى يواصل أنشطته الاستثمارية دون أن يتضرر من تخفيض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، وارتفاع سعر الفائدة إلى ٣٠٪، بما قد ينتج عن ذلك من تدني فرصه الربحية وربما انعدامها وتولها لخسارة، في ظل منافسة مؤسسات الدولة من جهة والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى.

• تفعيل ما تم اتخاذه من قرارات، في يوليو ٢٠٢٣م، لتخفيض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس، وتسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين؛ مع التركيز على مجالي الزراعة والصناعة، لتوفير السلع الرئيسة التي ارتفعت أسعارها بمعدلات هائلة في الأسواق المصرية في الفترة الماضية؛ ورفع مستوى الإنتاج الصناعي بما يمكن من رفع معدل الصادرات المصرية لتقليل الفجوة في الميزان التجاري

• عدم الاعتماد على أن الصفقات الاستثمارية مع الدول الخليجية ستحل الأزمة الاقتصادية؛ فبالرغم من أهمية هذه الصفقات، لما ستوفره من مبالغ كبيرة من الدولارات لحل الأزمات المالية التي تعاني منها مصر حاليًا، لكنها ليست حلًا دائمًا للاقتصاد المصري، بل يجب أن يتم التشاور والبحث عن حلول مبتكرة بين الكفاءات الاقتصادية المصرية؛ لمنع تكرار هذه الأزمات في المستقبل، واتباع سياسات جديدة مختلفة عن سابقتها

• متابعة تنفيذ ما تم الإعلان عنه من قرارات اقتصادية ومالية في ٦ مارس ٢٠٢٤م؛

عبر الاستمرار في تتبع تجار العملة الأجنبية، وضبط الأسواق، ومراقبة الأسعار، للتأكد من عدم زيادتها بعد تخفيض سعر صرف الجنيه ورفع سعر الفائدة

• تفعيل استراتيجية وطنية كبرى لمكافحة الفساد بكافة أنواعه ومستوياته، بما في ذلك الفساد الإداري بكل أشكاله، من أجل ترشيد أعمال الدولة للنهوض بمؤسساتها، لتواكب تطلعات القيادة ومتطلبات المواطنين

الخاتمة

نختتم هذه الورقة بالتنويه إلى أن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصري على مدى العامين الماضيين، والتي تفاقمت بسبب العوامل الخارجية، لن تدوم طويلًا بإذن الله؛ حيث تمتلك مصر إمكانات وقدرات كبيرة، تتمثل في موقعها الجغرافي المطل على أكبر ممرين ملاحيين عالميين، البحر الأحمر والبحر المتوسط، وطبيعة أجوائها المتميزة على مدى العام، واحتوائها على ثروة هائلة من الآثار الحضارية المتنوعة، فضلًا عن ثروتها البشرية القادرة على العمل، والتي تقدر بـ ٧٠ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ ١٠٥ مليون نسمة... وغيرها من القدرات والإمكانات التي تمكن مصر من اجتياز تلك الأزمة بسلام، والانتقال إلى غدٍ أكثر استقرارًا وازدهارًا.









Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع